مقالات
ISSN: 2090 – 0449 Online
ARCIF Arab Citation and Impact Factor, [Q3].
AIF Arab Impact Factor for Arabic Scientific Journals, [1.73].

حدود إقليم برقة الشرقية في العصر الإسلامي
تبعية أم استقلالية

د. سليم مفتاح عبد العزيز لا ميلس
أستاذ مشارك وعضو هيئة التدريس بجامعة طبرق
وكيل الشؤون العلمية
الأكاديمية الليبية للدراسات العليا – دولة ليبيا

مُلَخّص

تلقي هذه الدراسة الضوء على الحدود التاريخية لإقليم برقة ولاسيما الشرقية منها في العصر الإسلامي من خلال ما عاينته مصادر تلك الحقبة في حديثها عن فتح بلاد المغرب الكبير، كون برقة صاحبة الصدارة في هذا الأمر، مع إيضاح التقلبات السياسية والتغيرات الإدارية التي جعلت من برقة تابعة إلى مصر حينًا وإلى إفريقية حينًا أخرى، كما أن الدراسة تضعنا أمام مدلولات جغرافية مهمة –موضع، كورة، واحة–متأصلة في التاريخ السياسي والحضاري لإقليم برقة، قبل أن تصبح لاحقًا جزءًا من الأراضي المصرية. اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي وبعض آلياته من سرد، ونقد، وتحليل، ووصف، واستنتاج، بهدف معالجة إشكاليات الموضوع بعد جمع كل الإفادات التي أدلت بها المصادر التاريخية. توصلت الدراسة إلى أن مشكل الحدود الشرقية لإقليم برقة ناتج عن الوضع السياسي للإقليم في العصور المختلفة لا للاعتبار الجغرافي، فهي تتسع وتضيق بالتفويض الإداري للقائم عليها. توصي الدراسة بضرورة الاهتمام بجمع المخطوطات والوثائق التاريخية التي تعنى بمسألة إقليم برقة وتحقيقها ونشرها إسهامًا في إظهار التاريخ البرقاوي الذي يحتاج الى المزيد من التحري والبحث.

بيانات المقال:

تاريخ استلام المقال: ٠٦ نوفمبر ٢٠٢٣
تاريخ قبول النشر: ٣٠ نوفمبر ٢٠٢٣

كلمات مفتاحية:

تاريخ إسلامي؛ الحدود الليبية؛ الحدود المصرية؛ برقة؛ المصادر الجغرافية

معرِّف الوثيقة الرقمي: 10.21608/kan.2023.245978

الاستشهاد المرجعي بالمقال:

سليم مفتاح عبد العزيز لا ميلس. "حدود إقليم برقة الشرقية في العصر الإسلامي: تبعية أم استقلالية".- دورية كان التاريخية.- السنة السادسة عشرة- العدد الثاني والستون؛ ديسمبر ٢٠٢٣. ص ٧١ – ٧٩.

Twitter: http://twitter.com/kanhistorique
Facebook Page: https://www.facebook.com/historicalkan
Facebook Group: https://www.facebook.com/groups/kanhistorique

Corresponding author: dr.salim.m.lamels@gmail.com
Editor In Chief: mr.ashraf.salih@gmail.com
Egyptian Knowledge Bank: https://kan.journals.ekb.eg

This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International License (https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0), which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons license, and indicate if changes were made.

نُشر هذا المقال في دَّورية كَان التَّاريْخية للأغراض العلمية والبحثية فقط، وغير مسموح بإعادة النسخ والنشر والتوزيع لأغراض تجارية أو ربحية.

مُقدِّمَةٌ

تُعَدّ معرفة الأقاليم وحدودها من أهم محددات الانتماء الوطني، ولذلك تدرّس للأطفال من بداية مراحل التعليم فيتعرّفون على خريطة بلادهم ويحفظون على ظهر قلب اسم الجيران شمالاً وجنوبًا وشرقًا وغربًا، ويقع التذكير بشكل الحدود في كل المناسبات الوطنية للإبقاء على ذكراها حية في الأذهان، لقد فرض مصطلح الإقليم في الآونة الأخيرة نفسه مقارنة بمصطلحي الفضاء والمكان، مما جعل مسالة التحديد الابستيمولوجي ضرورة ملحة، حيث يصبح الفرد القاطن بهذا الإقليم هو الفاعل الأساسي في أطار الشبكة التفاعلية بين الفرد والإقليم مما ينتج عنه هوية خاصة به، والإقليم قد يشكل لوحده دولة مستقلة أو مع ما يجاوره من أقاليم كما هو الحال في الدولة الليبية.

إن فكرة الحد لم تتبلور تاريخيًا إلا بعد معرفة الزراعة، وما صاحبها عادة من صناعات منزلية وتجارية محلية، فالزراعة تقتضي الإقامة الطويلة في مكان ثابت لا يتغير، ثم تزايد ذلك بازدياد السكان حتى تاخمت الأمم في أقاليمها، وأصبح من الضروري تحديد ممتلكات كل إقليم وتمييزها، ثم صار الغرض الذي تحققه الحدود هو تأمين الناس من الغزوات المفاجئة ولما كانت القبائل القوية أقدر على صد القبائل الأخرى ومطاردتها كانت مساحة الحدود تتناسب تناسبًا طرديًا مع حظ القبيلة من السطوة والبأس، ثم اتجه الإنسان للإفادة من الحدود في أغراض أخرى بجانب مدافعة الغزاة مثل الوقاية الصحية وصد المتسللين غير المرغوب في دخولهم واقتضاء الرسوم الجمركية والحيلولة دون تهريب البضائع التي يحضر تداولها، وكثيرًا ما كانت الجماعات القديمة تلجا إلى إقامة الأسوار وحفر الخنادق، إلا أن الفواصل الطبيعية كانت هي الأكثر ثباتًا والأوفر حماية، وكان يعول عليها في هذا الشأن، كونها تمثل مناطق انفصال وليس مناطق أتصال.

وإذا كان مفهوم الإقليم عند أغلب الجغرافيين والمؤرخين يستند إلى الأرض والسكان، فإن الحدود الشرقية لإقليم برقة يمكن رسمها من أول كورة في غرب الإسكندرية تسكنها القبائل الليبية القديمة ولاسيما البربرية، والحق أن هذا الحد كان أكثر من غيره من حدود برقة ذا فاعلية طيلة العصر الإسلامي بما يمثله من حلقة اتصال بين أقاليم المشرق والمغرب، حتى تكاد تكون تأثيراته تشمل جميع الجوانب السياسية والحضارية لأي دراسة تعنى بمنطقة المغرب الكبير، وعلى الرغم من الخصوصية الحضارية التي تميز بها الإقليم إلا أن هناك صعوبة في ضبط حدوده، ولا نبالغ اذا قلنا إن هذا الحد تعرض الى التهميش والظلم من قبل كثير من المؤرخين ابتداءً من القرن (٥هـ/ ١١م) عندما اسقط من دائرة المغرب الأدنى كونه مصريًا تارة، وأفريقيا تارة أخرى، وللأسف حملت كثير من الدراسات التاريخية والجيو سياسية بين ثناياها مغالطات لا يمكن السكوت عليها، ومن ثم أصبح من الضروري الوقوف عند هذه المسألة التي تتمحور حولها أهمية الموضوع أمام القارئ للتاريخ والمهتم، آخذين في الاعتبار أن مفهوم السيادة والحدود لم يكن في العصر الإسلامي__ موضوع الدراسة__ محددًا بوضوح كما هو الحال في أيامنا هذه، إنما كانت البلاد تسمى غالبًا باسم الشعب الذي يسكنها.

تكمن إشكالية البحث في طرح التساؤلات الأتية: إلى أي فترة تاريخية يرجع الرسم الحدودي لإقليم برقة في العصر الإسلامي؟ وعلى ماذا يستند هذا الرسم إن وجد؟ وهل للتبعية الإدارية التي رافقت برقة طوال هذه الفترة التاريخية علاقة بهذا الرسم الحدودي أم لا؟ وهل هناك خلط جغرافي في تحديد هذا المفهوم الحدودي؟ وإلى أي مدى كان للدويلات المستقلة التي ظهرت في العصر العباسي بالأقاليم المجاورة أثر في تقليص هذه الحدود أو زيادتها؟

وبغية الإجابة على كل ما يتعلق بهذا الموضوع وما يحيط به من ملابسات، كان معتمدنا على المنهج التاريخي وبعض آلياته من سرد، ونقد، وتحليل، ووصف، واستنتاج، بهدف معالجة إشكاليات الموضوع بعد جمع كل الإفادات التي أدلت بها المصادر التاريخية.

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق عدد من الأهداف:

- تقديم وصف وتحليل معمق لمسألة الحدود الليبية (البرقاوية) المصرية واقتراح بعض التوصيات لحل هذه المسألة.

- التعريف بأهمية المناطق الحدودية والعمل على أحياء تاريخها، وجعلها حدود استراتيجية وليست جغرافية فقط.
- التأكيد على وحدة العنصر السكاني بين كور هذا الإقليم البرقاوي التي فصلها هذا الخط الوهمي بعد أن كانت امتدادًا واحدًا حتى زمن الإمبراطورية العثمانية والتي كانت الحدود فيها عبارة عن حدود إدارية بين الولايات والأقاليم التابعة للحكم العثماني آنذاك، قبل أن تطالها أيادي الاستعمار الأوربي في الربع الأول من القرن العشرين في غمرة التناحر على المستعمرات.
- الرد على بعض الدراسات والحملات الإعلامية المغلوطة التي نراها بين الحين والأخر والتي هدف أصحابها إلى إثارة أطماع بلادهم في خيرات هذا الإقليم.

تتمثل الحدود المكانية للموضوع في ذكر أسماء كور ومواضع تاريخية ترسيم الحدود الشرقية من برقة والغربية من مصر؛ ومن أجل الإلمام بهذه الحدود التي تضاربت حولها الآراء، كان من الطبيعي أن تتسع فترة الدراسة الزمنية أذ بدأت: من عام (٢٢هـ/ ٦٤٣م) وهو العام الذي فتح فيه عمرو بن العاص ولاية برقة، وحتى عام (٩٢٣هـ/ ١٥١٧م) الذي اجتاحت فيه الجيوش العثمانية بلاد الشام ومصر وفتحت مدنها قلاعها، وأجبرت آخر خلفاء بني العباس بالتنازل عن لقبة لسلطان آل عثمان: سليم الأول، فأصبح العثمانيون خلفاء المسلمين، ونقلوا مركز العاصمة من القاهرة إلى القسطنطينية " إسطنبول".

أولاً: المفاهيم

يعرف الحد في اللغة بأنه: الفصل بين الشيئين خشية اختلاطهما، وجمعه حدود[١]، ويقال حدد الدار أي جعل لها حدًا، ويقال فلان حديد فلان، إذا كانت أرضه إلى جانب أرض الأخر[٢]، فالحد هو المنع، ومنه سمي البواب والسجان حدادًا، الأول: لمنعه الناس عن الدخول في الدار[٣]، والثاني: لأنه يمنع من في السجن من الخروج[٤]، وفكرة الحد في الاصطلاح: تعني الخط الذي يرسم حدود الإقليم ومعالمه في اليابسة والمياه سواء كانت بحرية أو نهرية مع الأقاليم المجاورة، حتى يسهل على أهلة ممارسة السيادة داخله[٥]، وفي الشريعة الإسلامية: الحدود هي موانع وزواجر لئلا يتعدى العبد عليها بالزيادة والنقصان، مثل حدود الزنا والسرقة وشرب الخمر... إلخ[٦]، واذا قلنا إن للحد مفهوم واسع تعنى به كل التخصصات فهو قبل كل شيء وريث شرعي للتخم الذي كان يفصل بين الكيانات السياسية القديمة (الإمبراطوريات)[٧].

يستلزم الحديث عند تحديد الحدود الشرقية لإقليم برقة التعريج ولو بشكل مختصر على مفهوم بلاد المغرب الكبير، حيث تتعدد الأسماء التي عرفت بها طوال تاريخها القديم، تبعًا لزيادة أراضيها أو نقصانها، ويكاد يكون لكل عصر تاريخي مسماه على هذه البلاد كنوميديا وليبيا وشمال أفريقية وقرطاجنة وأفريقية وموريتانية وبلاد البربر[٨] وآخرها بلاد المغرب التي اطلقها المصريون حسب قول أبي الريحان البيروني وبقيت كذلك الى اليوم، فهم يسمون ما كان على يمينهم اذا استقبلوا الجنوب مغربًا، ويسمون ما كان على شمائلهم مشرقًا، ولذلك سميت بلاد أفريقية وما وراءها (بلاد المغرب)[٩] وقد ظهرت تسمية المشرق والمغرب ظهورا واضحا عهد خلافة هارون الرشيد حين قسم الدولة الإسلامية تقسيما فنيا الى مشرق ومغرب بين ولده الأمين والمأمون عام ١٨٢هـ/٧٩٨م عندما عهد لولي العهد الأول الأمين مغرب الدولة وهو يشمل العراق والشام الى آخر بلاد المغرب، وصار لولي العهد الثاني المأمون مشرقها، وكانت (الدجلة) حينها الحد الفاصل بينهما، وهكذا صار مفهوم المغرب في العصر العباسي الأول يعني النصف الغربي للدولة الإسلامية، أو بالأحرى كل ما يقع غربي إقليم العاصمة بغداد آنذاك[١٠].

أما في مؤلفات المكتبة الجغرافية الإسلامية فأن الجغرافيين الأوائل لم يحددوا المغرب انطلاقًا من الحدود التي رسمها العباسيون أي من الدجلة بل من الحدود البرقاوية المصرية، على أن تسمية المغرب لتعريف البلاد الواقعة غرب مصر تعريف لم يخل من الغموض والإبهام، فالاصطخري (ت. ٣٠٠هـ/٩١٢م)[١١] يحدد مغربين: مغرب شرقي يشمل برقة وأفريقية

وتاهرت وطنجة والسوس، ومغرب ثان غربي وهو الأندلس، أما المقدسي (ت. ٣٨٠هـ/٩٩٠م)[١٢] فإنه يدمج هذا المفهوم من خلال تحديده له في عدة جزائر مثل الأندلس وصقلية ومدن المغرب، أما القلقشندي (ت.٨٢٧هـ١٤٢٤م)[١٣] فإنه قد قصد ببلاد المغرب جزيرة الأندلس وما والاها من الشمال، واطلق تسمية الغرب على مدن المغرب كفاس وتونس وتلمسان.

وانطلاقًا من هذا التعريف للبلاد المتفق على تسميتها أخيرًا بالمغرب، نهج فريق من المؤرخين والجغرافيين على تقسيمها إلى أربعة أقسام: يشمل الأول برقة وطرابلس وهما أول كور المغرب من جهة الشرق، وبعض المؤرخين يدمج هذه الكورة إلى أفريقية، وبعضهم يفصلها عن المغرب، ويشمل الثاني أفريقية، وهي الولاية الشرقية من مجموع بلاد أطلس، وهي البلاد التي تمتد من خليج سرت الكبير شرقًا إلى المحيط الأطلسي غربًا، وقد أطلق عليها العرب المغرب الأدنى، لأنها أقرب إلى بلاد العرب، ودار الخلافة بالحجاز وبلاد الشام والعراق، وتمتد من طرابلس شرقًا حتى بجاية أو تاهرت غربًا، وقاعدة أفريقية مدينة القيروان، فقد أورد المقدسي ما نصه: "وأما أفريقية فقصبتها القيروان"، ويشمل الثالث المغرب الأوسط ويمتد من تاهرت حتى وادي ملوية وجبال تازه غربًا وقاعدته تلمسان وجزائر بني مزغنه، أما القسم الرابع فهو المغرب الأقصى وقد عرف بذلك لأنه أبعد أقسام المغرب عن بلاد العرب ودار الخلافة، ويمتد من وادي ملوية شرقًا حتى مدينة اسفى على المحيط الأطلسي غربًا وجبال درن جنوبًا[١٤] وهي تسميات واضحة آنذاك لتحديد الأقاليم وكلها تعني أقاليم شمال القارة الإفريقية دون مصر والأندلس.

ثانيًا: برقة الإقليم وبرقة المدينة

ذكر ابن خلدون أن حد بلاد المغرب من جهة الشرق يختلف باختلاف الاصطلاحات والأعراف، فعرف أهل الجغرافيا أن حد المغرب من جهة الشرق هو بحر القلزم وبذلك يدخل فيه مصر، أما العرف الجاري في القرن الثامن الهجري بين سكان بلاد المغرب فيبدأ من طرابلس وما ورائها الى جهة المغرب فلا يدخل فيه مصر ولا برقة، والعرف الجاري الذي يعنيه ابن خلدون لا يبعد أن يكون حدود الدولة الحفصية السياسية، وبذلك يكون للسياسة أثر كبير في الحدود السياسية بين الدول، ويصبح مفهوم المغرب مفهوم سياسي يختلف من عصر إلى أخر[١٥].

ومن خلال ما سبق، يمكن القول إن تحديد الأقاليم والمدن التي يتشكل منها المغرب العربي الكبير من المسائل التي فصلتها كتب الجغرافيين والرحالة المسلمين ولاسيما المتأخرة منها بالقول الأغلبي أن برقة هي بداية الأقاليم الشرقية التي يتكون منها هذا المغرب الكبير، الذي يمتد من غرب مصر حتى المحيط الأطلسي غربًا[١٦]، وهي ما يعرف اليوم ببلدان شمال أفريقيا الخمسة "ليبيا بأقاليمها الثلاث (برقة وطرابلس وفزان)، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا " إلى النيجر والسنغال جنوبًا[١٧]، وبحر الروم أي ما يعرف اليوم بالبحر المتوسط شمالاً[١٨]، على أن المسألة التي لاتزال تحتاج الى البحث والتحري هي معرفة بداية الحدود الفاصلة بين برقة والأراضي المصرية، كونها تخضع لآراء متفاوتة بين المؤرخين في العصر الإسلامي، فالحدود بين برقة ومصر غير واضحة، وهذا أمر طبيعي، فأرض برقة امتداد طبيعي لأرض مصر نحو الغرب، دونما حدود ولا فواصل طبيعية[١٩]، اللهم تلك العقاب الصغيرة الموجودة على الطريق الساحلي أحدهما عند مرسى مطروح وتعرف بالعقبة الصغرى، والأخرى عند السلوم وتعرف بالعقبة الكبرى، أما في الداخل فلا عقاب ولا فواصل، فليست هناك حدود طبيعية بين إقليم برقة ومصر في الإقليم الساحلي ولا في الإقليم الصحراوي، إذ تتداخل صحراء مصر الغربية وصحراء برقة على طول امتدادهما، فيما يمكن أن تسمى مناطق تخوم وليست حدودًا فاصلة، مما يجعل ارتباطهما وثيقًا من خلال الواحات المنتشرة في كليهما[٢٠] ولذلك نجد المقدسي[٢١] يصف هذه المنطقة (الواحات) عندما اخذ يعدد كور مصر ومدنها "بأنها قد توحشت متصلة بارض السودان تمس طرف إقليم المغرب (برقة) وبعض يجعلونها منه".

ولابد هنا من الإشارة الى التسمية اليونانية القديمة للإقليم والتي عرفت باسم إقليم المدن الخمس، أو بنطابلس وهو لفظ مشتق من الكلمة (penta)، وتعني:

خمسة، و(polis)، وتعني: مدينة أو المدينة الدولة، وهي مدن أسسها الإغريق بداية من القرن السابع قبل الميلاد[٢٢]، وقد أشار البكري[٢٣] الى ذلك عند حديثة عن برقة بقوله: اسمها بالرومية الإغريقية بنطابلس، تفسيره خمسة مدن وهي: سوسة(Apolonia)، شحات (Cyren)، توكرة (Teuchelra)، بنغازي (Hesperldes)، برقة (المرج Barca)، ويتميز بموقعه الجغرافي الغني بالتربة الخصبة الصالحة للزراعة.

ومن هنا وقع كثير من الرحالة والمؤرخين والكتاب في الخلط بين برقة الإقليم وبرقة المدينة[٢٤] وكثيرًا ما يتطابق اسم قصبة الإقليم مع اسم الإقليم، فقد كان المسلمون طيلة العصور الإسلامية يسمون الأقاليم وقصباتها بنفس الاسم، كما هو حاصل اليوم مع الجزائر مثلاً التي اختارت أن تكون قصبتها الجزائر وكذلك تونس.

ويبدو أن ياقوت الحموي (ت. ٦٢٦هـ/ ١٢٢٩م)[٢٥] قد وضح الفرق بين برقة الإقليم وبرقة المدينة؛ وذلك بقوله: " برقة بفتح أوله والقاف: اسم صقع كبير يشتمل على مدن وقرى بين الإسكندرية وإفريقية، واسم مدينتها أنطابلس، وتفسيره: الخمس مدن"، لكن الحموي استعمل الاسم الإغريقي القديم لمدينة برقة: (أنطابلس) ولم يحدد موقعها.

إلا أن ابن سعيد المغربي (ت.٦٨٥هـ/ ١٢٨٦م)[٢٦]، كان أكثر وضوحًا في ذلك من ياقوت فقال: "... مدينة برقة، التي كانت قاعدة البلاد البرقية....، ويقال لها اليوم مدينة المرج"، وفي موضع آخر قال: "..وفي الشرق مدينة برقة، التي كانت قاعدة البلاد البرقية، فخربها العرب، ويقال لها اليوم: مدينة المرج"[٢٧]، والحق أن ابن سعيد المغربي لم يكن الجغرافي الأول في حسم هذا الأمر، فهناك المقدسي (ت. ٣٨٠هـ/ ٩٩٠م) الذي قال: "فأما برقة فاسم القصبة أيضًا "[٢٨].

كان من الطبيعي أن ينعكس هذا الخلط الجغرافي الذي أوردته المصادر الإسلامية الأولى بين برقة الإقليم وبرقة المدينة على تبيان مساحة برقة وحجمها الطبيعي، ففي الوقت الذي أشار فيه اليعقوبي (ت.٢٨٤هـ/ ٨٩٧م)[٢٩] وابن عبد الظاهر(ت. ٦٩٢هـ/١٢٩٣ م)[٣٠] وصاحب كتاب الاستبصار(عاش في القرن السادس الهجري)[٣١]: إلى أزلية هذا الإقليم وكبر مساحته وكثرة أقاليمه، يذهب ابن حوقل (ت. بعد سنة ٣٦٧هـ/ ٩٧٧م)[٣٢] إلى القول أن "مدينة برقة مدينة وسط، ليست بالكبيرة الفخمة ولا بالصغيرة ".

ثالثًا: حدود إقليم برقة الشرقية

والحق أن معالم الحدود بين برقة ومصر لم تتضح في المصادر الإسلامية المبكرة التي أكتفت بالقول أن برقة كانت على جادة مصر[٣٣]، من ناحية ضفة النيل بالإسكندرية[٣٤] باستثناء بعض الروايات الخجولة مثل رواية اليعقوبي[٣٥] ذات السبق الزمني التي تذهب الى تحديد موضع يعرف باسم الرمادة[٣٦] وهو أول منازل البربر والتي يسلك منها الطريق الى العقبة، والتي يتضح من وصفه أنها العقبة الكبرى(السلوم)، "على ساحل البحر المالح صعبة المسلك حزنة خشنة مخوفة"، ورواية أخرى للمقدسي تذهب الى تحديد مدينة ذات الحمام[٣٧] كحد فاصل بين الإقليمين[٣٨] بعد أن عدت هذه المدينة تابعة الى مصر حينًا[٣٩] ، والى برقة حينًا أخرى[٤٠]، واذا أخذنا بهذه الرواية الأخيرة فمن الراجح أن يكون هذا الحد قد ظهر في العصر الفاطمي كون الفاطميين هم من أهتم بهذه المدينة خلال هذه المرحلة[٤١].

إن رواية اليعقوبي هذه استند عليها كثير من الجغرافيين والمؤرخين الذين جاءوا بعده، ولاسيما بعد أن ذكر أن لوبية ومراقية كورتان من كور الإسكندرية على ساحل البحر المالح [٤٢]، كابن عبد الحكم مثلاً الذي يروي: "كان البربر بفلسطين، وكان ملكهم جالوت، فلما قتلة داؤود خرج البربر متوجهين الى المغرب حتى انتهوا الى لوبية ومراقية، وهما كورتان من كور مصر الغربية... مما يشرب من السماء ولا ينالها النيل".[٤٣]عند تحليل هذه الرواية نجد أن اليعقوبي وابن عبد الحكم قد وقعا في الخلط التاريخي الذي سبق وأن اشرنا إليه، وهو عدم التفرقة بين برقة المدينة وبرقة الإقليم، ثم إنه ليس من المعقول أن يسمح قدماء المصريين للبربر بنزول أرضهم وهم من خرجوا من فلسطين مهزومين، مع تسليمنا بحادثة قتل داؤود لجالوت ﴿فَهَزَمُوهُم بِإِذْنِ اللَّهِ وَقَتَلَ دَاوُودُ جَالُوتَ وَآتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَهُ مِمَّا

يَشَاءُ ۗ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ الْأَرْضُ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾[٤٤]، والحق إذا أغفلنا النظر عن قول الاصطخري[٤٥]: "أرض مصر لا تمطر ولا تثلج" نعذر اليعقوبي ومَنْ أخذ عنه في هذه المسألة كون برقة خلال هذه المرحلة خلت من أي مدينة جليلة ممصرة تحفظ هوية الإقليم وحدوده الجغرافية، على أننا نرجح هنا الأخذ برأي المالكي[٤٦] القائل إن لوبية ومراقية هما "كور من ولاية برقة الشرقية"، أن سقف المطالبة بضم كورتي لوبية ومراقية للأراضي المصرية أخذ يتلاشى أمام هذه الروايات التاريخية حتى صار ينحصر في الحديث عن لوبية كونها الأقرب جغرافيًا إلى مصر، ونترك الرد على أصحاب هذه الحجة من خلال تتبع ما فعله عمرو بن العاص من وسائل دفاعية بعد تحرير الإسكندرية وكورها، وأخذ المشورة من الخليفة عمر بن الخطاب، فقد أورد ابن عذاري ما نصه: "ووجه منها عقبة بن نافع الفهري إلى لوبية وأفريقية"،[٤٧] ومعنى ذلك أن لوبية هي أولى الفتوحات المغاربية التي أعلنت الخلافة انطلاقها بعد تحرير مصر بالكامل، ومصداقًا لهذا النص ألقينا نظرة على سكان هذه الكورة فوجدناها فروع من قبائل بربرية مثل: لواتة ومزاتة وماصلة ومراوة وفطيطة ومفرطة وزكوتة[٤٨].

إن إيضاح الحد بين بين برقة ومصر تأخر حتى القرن السابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي، إذ نجد ابن سعيد[٤٩] يذكر أن العقبة الكبيرة هي أول حد الديار المصرية من جهة المغرب، ويزداد الأمر وضوحًا في القرن الثامن الهجري إذ يذكر القلقشندي[٥٠]: والتحقيق أن برقة قسمان: قسم محسوب من الديار المصرية، وهو ما دون العقبة الكبرى الى الشرق، وقسم محسوب من أفريقية وهو ما فوق العقبة المذكورة الى الغرب، وذكر أن طبرق وانطابلس (برقة) وطلميثة من القسم المحسوب على بلاد المغرب، ويكاد يكون ذلك الوصف هو الحد الموجود اليوم بالرغم من تجاوز القسم الأول الى ما فوق العقبة.

وقد أزاحت رواية القلقشندي الكثير من الغموض الذي ينتاب الرواية التاريخية التي تجعل برقة تابعة لمصر حينًا[٥١] ولإفريقية حينًا أخر[٥٢]، وتجعلهما معًا مسيطرتان عليها في بعض الأحيان[٥٣]، وتفسر لنا كيف كانت برقة تشمل في أقاليمها الشرقية على وحدة إدارية أو كورة تعرف بلوبية ومراقية وهما كورتان من كور مصر الغربية وهذه الكورة التي كانت وثيقة الصلة بالإسكندرية احتوت على إقليمين: الشرقي منهما هو لوبية اسم عاصمة الإقليم ويقولون انه بين الإسكندرية وبرقة، والغربي منهما مراقية، وكانت حدود مراقية الغربية تنتهي عند ارض برقة. ويحدد ابن سعيد المغربي أخر حدود مصر من جهة المغرب بالعقبة الكبرى يقول: "وهي أول الديار المصرية، وأول بلاد المغرب من جهة مصر هي قصور لك وقمار.

تزداد أهمية العامل السكاني في رسم الحدود ويبدو ذلك أكثر وضوحًا كلما اتجهنا في الجنوب الشرقي من برقة حيث تدخل واحة سيوة ضمن حدود هذا الإقليم، أن ليبية هذه الواحة وسكانها أمر جزمت به كثير من روايات التاريخ القديم، ولايزال أهل هذه الواحة حتى اليوم يخاطبون بعضهم البعض بالبربرية لغة أهل المغرب القديمة وهي فرع من المجموعة اللغوية الحامية[٥٤]، ليس من التجني أو المبالغة القول أن لنظام التبعية الإدارية المعتمد من قبل الخلافة الإسلامية في إقليمي طرابلس وبرقة سبب في كل هذا الإشكال الحدودي، حيث أصبحت مدينة القيروان مركز القوة الإسلامية في ولاية أفريقية، بينما أصبحت الفسطاط ومن بعدها القاهرة مركز القوة الإسلامية في مصر، واستمر التنازع بين هذين المركزين الإسلاميين، فوالي الفسطاط أو القاهرة يحاول دائمًا أن يبسط نفوذه على برقة، ويتولى تعيين ولاتها، بينما يحاول والي القيروان أبدًا أن يبسط نفوذه على ولاية طرابلس، ويتولى تعيين ولاتها، وقد ينجح أحد المركزين في أن يبسط نفوذه على الإقليمين معًا إلا أن الغالب هو أن تكون برقة تابعة لوالي مصر، بينما تكون طرابلس تابعة لوالي أفريقية، وتبقى الدواخل مستقلة فعليًا بشؤونها وان كانت تتبع رسميًا للسلطة المركزية وهي الخلافة[٥٥].

والغريب في الموضوع أن نجد في الخلافة نفسها من يخترق هذه التبعية الإدارية الموكلة إلى مدينتي القيروان والفسطاط، ولاسيما إذا تعلق الأمر بالجزية والخراج، كما فعل هارون الرشيد عندما أرسل من بغداد مولى له

يقال إن اسمه بشار الذي قدر على أهل برقة قيمة الخراج المفروض على الأرض والأعشار[٥٦]، وبالمجمل قدر على برقة أن يخرج إليها عامل من مصر إلى أن ظهر المهدي عبيد الله المستوفي على المغرب فاستولى عليها، وأزال عمال مصر[٥٧].

لم تكن فكرة الحدود السياسية متبلورة لدى البرقيين أو مفهومة، لارتباط هذه الفكرة بقيام نظام الدويلات المستقلة ذات الكيان السياسي، وهذا مالم يتوفر على أرض برقة طيلة هذه الفترة التاريخية[٥٨]، ومن اللافت للانتباه أن نجد بعض هذه الدويلات المستقلة التي فرضت سلطانها على الخلافة في العصر العباسي تحركت وفق نظام التبعية الإدارية، فالدولة الطولونية التي قامت في مصر اعتبرت أن برقة جزء من دولتها وأن حدودها الغربية تنتهي بنهاية حدود هذه الولاية، والحق أن هذه الحدود ظلت اسمية أكثر من كونها واقعية ولم يكن للطولونيين أو الإخشيديين من بعدهم أي وجود في برقة.

خَاتمَةٌ

من كل ذلك يمكن القول إن المصادر الجغرافية الإسلامية أعطت في تحديد معالم الحدود بين برقة والأراضي المصرية مفهومان: أحدهما عام ويكاد يكون فيه إجماع هؤلاء الجغرافيين والرحالة الأوائل أن الحد يبدأ من غرب الإسكندرية، والأخر خاص أكثر دقة من خلال تحديد منطقة رمادة أو ذات الحمام.

أن مشكل الحدود الشرقية لإقليم برقة ناتج عن الوضع السياسي للإقليم في العصور المختلفة لا للاعتبار الجغرافي، فهي تتسع وتضيق بالتفويض الإداري للقائم عليها.

ومن واقع هذه الدراسة والدراسات السابقة للباحث في هذا المجال (دراسة الأقاليم الإسلامية) أقول: أن معرفة الأجناس البشرية كثيرًا ما كانت عامل مهم من عوامل تحديد الحدود، والفصل بين الأقاليم، فمصر هي التي يسكنها المصريون، وبرقة هي التي يسكنها البرقيون، ووفق هذه القاعدة الانثروبولوجية حددت كتب الرحالة الحدود ووفقها أيضًا كانت تسير حركة الفتوحات الإسلامية في فتح الأقاليم، أي بمعنى أن لكل إقليم خصائصه التي تستوجب من الخلافة مراعاتها عند فتحه، وهذا ما يتضح جليًا في اختلاف وصف عمرو بن العاص لأهل برقة ومصر، وإن كنا لا نغفل أن الأقاليم تحدد سياسيًا بآخر المناطق التي تخضع لسلطان الدولة المالكة كما جاء في وصف ابن خلدون سابقًا.

رغم الفتح المبكر لمدن المغرب الإسلامي وأقاليمه إلا أن الجغرافيين والرحالة المسلمين لم يستكشفوا برقة ولم يتحدثوا عنها إلا في أواخر القرن الثالث الهجري، وحديثهم عنها كان من باب الوصف لمسالك المدن والمخارج والعمران والمسافات والسكان دون تحديد إطار جغرافي لها واضح المعالم طولاً وعرضًا، فلم تعرف برقة حدودًا ثابتة واضحة في تلك الفترة التي وصفها الجغرافيون، لأن فكرة الحدود بالمفهوم الحالي لم تكن كذلك في تلك العصور، لذا فإن محاولة حديثهم عن رقعتها جغرافيًا في تلك الفترة إنما كان من باب التقريب.

التوصيات

- إجراء مزيد من الدراسات حول قضية ترسيم الحدود البرقاوية المصرية، من أجل التوصل إلى الحلول الكفيلة بإنهاء هذه الأطماع والنزاعات أو الحد منها.
- الاهتمام بجمع المخطوطات والوثائق التاريخية التي تعنى بهذه المسألة وتحقيقها ونشرها إسهامًا في إظهار التاريخ البرقاوي الذي يحتاج الى المزيد من التحري والبحث.
- عند القراءة أو الكتابة في الحدود الشرقية لإقليم برقة أوصي بالتأني والتمحص قبل إصدار الأحكام، فليس كل ما نجده أمامنا هنا صحيحًا أو دقيقًا فالمسألة يكثر فيها الخلط التاريخي سواء بقصد أو بغير قصد، ولنأخذ في الاعتبار أن الحدود الإدارية التي رسمتها الخلافة الإسلامية في عصورها المختلفة شيئًا والحدود الجغرافية شيئًا آخر.

الإحالات المرجعية:

(١) ابن منظور، **لسان العرب**، ط١، دار صادر، بيروت، ١٣٠٠هـ، مج٣، ص ١٤٠.
(٢) طاهر احمد النزاوي، **ترتيب القاموس المحيط**، ط١، ١٩٥٩م، ج١، ص١٧١.
(٣) زكريا بن محمد الأنصاري، **الحدود الأنيقة والتعاريف الدقيقة**، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر المعاصر، بيروت، ١٤١١هـ، ج١، ص٨٠.
(٤) الأزهري، **معجم تهذيب اللغة**، تحقيق: رياض زكي قاسم، ط١، دار المعرفة، بيروت، ٢٠٠١م، ج١، ص٧٥٩.
(٥) خالد عبد الرحمن العصيمي، **ترسيم الحدود الكويتية العراقية وأثره على السياسة الخارجية الكويتية**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١٢م، ص١٨.
(٦) مصنفك، **الحدود والأحكام الفقهية**، تحقيق: عادل احمد عبد الموجود/ علي محمد معوض، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩١م، ص٤٦، ٤٧.
(٧) إبراهيم أحمد سعيد، **الحدود والقضايا الجيو استراتيجية في إقليم المشرق العربي (تاريخيًا وحضاريًا)**، مجلة جامعة دمشق، مج٣٠، ع١+٢، ٢٠١٤م، ص٦٧٣.
(٨) أوكيل مصطفى باديس، **انتشار الإسلام في بلاد المغرب وآثاره على المجتمع خلال القرن الأول الهجري**، رسالة ماجستير في التاريخ الإسلامي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، ٢٠٠٦م، ص١٧، ١٨.
(٩) **معجم البلدان**، ط٨، دار صادر، بيروت، ٢٠١٠م، ج١/٥٤؛ عقيلة لعشبي، **المدرسة النحوية المغاربية من القرن الخامس إلى القرن الثامن الهجري**، رسالة دكتوراه في اللغة العربية وآدابها، جامعة مولود معمري، الجزائر، ٢٠١٨م، ص١٢.
(١٠) لعشبي، **المدرسة النحوية**، ص١٢، ١٣.
(١١) الاصطخري، **مسالك الممالك**، مطبعة ليدن، ١٩٢٧م، ص٣٦.
(١٢) **أحسن التقاسيم** في معرفة الأقاليم، ط٣، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩١م، ص٢١٥.
(١٣) **صبح الأعشى**، دار الكتب السلطانية، القاهرة، ١٩١٥م، ج٣/٣٣، ٧٨_٨٧؛ لعشبي، المدرسة النحوية، ص١٣.
(١٤) عبد الله كامل موسى عبده، **مدينة برقة وآثارها الإسلامية عبق التاريخ وطرز العمارة**، ط١، دار الآفاق العربية، القاهرة، ٢٠١٠م، ص١٧.
(١٥) وليد علي الطنطاوي، **موقع وحدود برقة وطرابلس**، ص١.
(١٦) الاصطخري، **مسالك الممالك**، ص٣٦، ٣٧؛ الفاتح الزين الشيخ إدريس، **الفتوحات الإسلامية في المغرب وأثرها في انتشار الدعوة الإسلامية**، "بحث منشور في المؤتمر الدولي الإسلام في إفريقيا"، جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، ليبيا، ٢٠٠٦م، ص٢٠؛ لعشبي، المدرسة النحوية، ص١٣
(١٧) لعشبي، المدرسة النحوية، ص١٢، ١٥.
(١٨) الاصطخري، **مسالك الممالك**، ص٣٦، ٣٧؛ ابن سباهي، **أوضح المسالك إلى معرفة البلدان والممالك**، تحقيق المهدي عبد الرواضية، ط١، دار الغرب الإسلامي، ٢٠٠٦م، ص٤٩؛ لعشبي، المدرسة النحوية، ص١٣.
(١٩) الإدريسي، **نزهة المشتاق في اختراق الآفاق**، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، مج١/ ٣١٧.
(٢٠) الاصطخري، **مسالك الممالك**، ص٤٨؛ الإدريسي، **نزهة المشتاق**، ص٣٢٢؛ ابن سباهي، **أوضح المسالك**، ص٥٩٥؛ الطنطاوي، **موقع وحدود برقة وطرابلس**، ص٢.
(٢١) **أحسن التقاسيم**، ص٣٠١.
(٢٢) اليعقوبي، **البلدان**، مطبعة بريل، ليدن، ١٨٦٠م، ص١٣٥؛ ابن خرداذبه، **المسالك والممالك**، طبعة ليدن، ١٨٨٩م، ص٩١؛ ابن سباهي، **أوضح المسالك**، ص٢٠٧؛ إدريس مفتاح حمودة، **برقة في كتب الرحالة والبلدانيين: رحلة المقدسي، والبلدان والممالك لابن سباهي أنموذجاً**، مجلة أصول الدين، ع٤، ص٢١٩.
(٢٣) **المسالك والممالك**، الدار العربية للكتاب، تونس، ١٩٩٢م، ج٢/٦٤٩.
(٢٤) ابن خرداذبه، **المسالك والممالك**، ص٨٤، ٨٥؛ الإدريسي، **نزهة المشتاق**، مج١/ ٣١٠، ٣١٧.
(٢٥) **معجم البلدان**، ج١/٣٨٨.
(٢٦) **كتاب بسط الأرض في الطول والعرض**، معهد مولاي الحسن، تطوان، ١٩٥٨، ص٨٠.
(٢٧) **كتاب الجغرافيا**، ط١، المكتب التجاري للنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٧٠، ص١٤٦.
(٢٨) **أحسن التقاسيم**، ص٣١٦.
(٢٩) **كتاب البلدان**، ص١٣١_١٣٢.
(٣٠) **الروض الزاهر في سيرة الملك الظاهر**، الرياض، ١٩٧٦م، ص٤١٥.
(٣١) مؤلف مجهول، **كتاب الاستبصار في عجائب الأمصار**، دار الشؤون الثقافية، بغداد، (د.ت)، ص١٤٣.
(٣٢) **صورة الأرض**، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٩٢م، ص٦٩.
(٣٣) المقدسي، **أحسن التقاسيم**، ص٢٣٤؛ الإدريسي، نزهة المشتاق، ص٣١٠؛ ابن سباهي، أوضح المسالك، ص٢٠٧.
(٣٤) اليعقوبي، **البلدان**، ص١٣٠، ١٣١؛ الاصطخري، **مسالك الممالك**، ص٣٦، ٣٧.
(٣٥) اليعقوبي، **البلدان**، ص١٣٠، ١٣١.
(٣٦) بلدة صغيرة ذات شهرة في العصر الإسلامي بسوقها وميناءها التجاري، لها سور ومسجد جامع وبساتين فيها أنواع الثمار، ذهبت كثير من الروايات إلى القول إنها من مواضع إقليم برقة، وعلى الرغم من اختفاء معالمها في الوقت الحالي، ألا أنه يمكن القول بقرب وجودها من غرب دير بومينا (برج العرب)، والتي لا يفصلها عنها سوى موضع رأس الطرفاوي. يُنظر: البكري، **المغرب في ذكر بلاد أفريقية والمغرب**، تحرير وتقديم وتعليق: حماه الله ولد السالم، دار الكتب العلمية، بيروت، (د، ت)، ص١٢؛ ياقوت الحموي، **معجم البلدان**، ج٣/٦٦؛ عبد السلام الجعماطي، **دراسات في تاريخ الملاحة البحرية وعلوم البحار بالغرب الإسلامي**، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠١١م، ص٧٦؛ علي محمد سميو، **التجارة والأسواق في إقليمي برقة وطرابلس من كتابات الجغرافيين والرحالة المسلمين مع المقارنة بما جاء في المصادر التاريخية " من ٥ إلى ٧هـ "**، مجلة كلية الآداب، ع١، جامعة مصراته، ص١٨٦.
(٣٧) مدينة ضاربة في التاريخ لها ذكر في الفتوح، بها جامع بناه زيادة الله بن الأغلب حين رجع من المشرق إلى المغرب، اشتهرت خلال هذه الفترة بأسواقها الجامعة. ينظر: ياقوت الحموي، **معجم البلدان**، ج٢/٢٩٩؛ البكري، **المسالك والممالك**، ج٢/١٧٤؛ عبدا لحميد حسين حمودة، **تاريخ المغرب في العصر الإسلامي منذ الفتح الإسلامي**

وحتى قيام الدولة الفاطمية، ط١، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، ٢٠٠٦م، ص٢٤٨.

(٣٨) اليعقوبي، **البلدان**، ص١٣١؛ المقدسي، **أحسن التقاسيم**، ص١٩٤، ٢١٥، ٢١٦

(٣٩) اليعقوبي، **البلدان**، ص١٣١؛ المقدسي، **أحسن التقاسيم**، ص١٩٤؛ باديس، **انتشار الإسلام في بلاد المغرب**، ص٢٠.

(٤٠) المقدسي، **أحسن التقاسيم**، ٢١٦، ٢٣٤؛ معجم البلدان، ج٢/٢٩٩.

(٤١) المقدسي. **أحسن التقاسيم**، ص ٢٣٤.

(٤٢) **كتاب البلدان**، ص١٢٧، ١٢٨.

(٤٣) **فتوح مصر وأخبارها**، تقديم وتحقيق محمد صبيح، ص١١٦

(٤٤) **سورة البقرة**: الآية (٢٥١).

(٤٥) **مسالك الممالك**، ص٤٩، ٥٠.

(٤٦) ياسر طالب راجي الخزاعلة، **موقف الخلافة العباسية من الدول المستقلة في المغرب/ بين القرنين الثاني والرابع الهجريين (١٣٢_٦٣٢هـ/ ٧٤٠_٩٧٢م)**، رسالة دكتوراه في التاريخ، الجامعة الأردنية، ٢٠٠٨م، ص٤.

(٤٧) ابن عذاري، **البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب**، تحقيق: ج. س. كولان وإ. ليفي بروفنسال، ط٣، دار الثقافة، بيروت، لبنان، ١٩٨٣م، ج١/ ٨.

(٤٨) أدم محمد حسن أبكر/ طارق أبو الوفا محمد، **مظاهر العلاقات السياسية بين مصر وليبيا منذ الفتح الإسلامي إلى نهاية عصر الولاة (٢١_٢٥٤هـ/ ٦٤١_٨٦٩م)**، ع٢٣، ٢٠١٧م، ص٣.

(٤٩) **بسط الأرض**، ص٨١.

(٥٠) **صبح الأعشى**، ج٣/ ٣٩٠_٣٩٦؛ الطنطاوي، **موقع وحدود برقة وطرابلس**، ص٢.

(٥١) ابن خرداذبة، **المسالك والممالك**، ص لعشبي، المدرسة النحوية، ص١٢.

(٥٢) عبد الحكيم الكعبي، **الدولة العربية في صدر الإسلام "١٢ قبل الهجرة_ ٤٠هـ/ ٦١٠_٦٦٠م"**، دار صفحات للدراسات والنشر، دمشق، ٢٠١٢م، ص١٨٠؛ محمد محمد زيتون، المسلمون في المغرب والأندلس، ١٩٩٠م، ص٥؛ الطنطاوي، **موقع وحدود برقة وطرابلس**، ص٢.

(٥٣) الطنطاوي، **موقع وحدود برقة وطرابلس**، ص٢.

(٥٤) عبد اللطيف محمود البرغوثي، **التاريخ الليبي القديم من أقدم العصور حتى الفتح الإسلامي**، تامغناست، ج١/ ١٠٠، ١٣٨.

(٥٥) البرغوثي، التاريخ الليبي القديم، ج١/ ١٥٤.

(٥٦) اليعقوبي، **كتاب البلدان**، ص١٣٣، ١٣٤؛ سميو، **التجارة والأسواق في إقليمي برقة وطرابلس**، ص٢٠٤.

(٥٧) الاصطخري، **مسالك الممالك**، ص٣٨.

(٥٨) الطنطاوي، **موقع وحدود برقة وطرابلس**، ص٢.